

الثقافة السياسية الليبية والفساد

مبروكة الورفلي (*)

أستاذة محاضرة، قسم العلوم السياسية،

جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا.

﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون﴾

القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية ١١.

«تميل السلطة إلى الفساد، والسلطة المطلقة تُفسد بشكل مطلق»

المؤرخ البريطاني، لورد أكتون (١٨٨٧).

إن أضرار الفساد المدمرة جعلت المجتمع الدولي يخرج عن صمته ويدعو إلى محاربته، منبهاً إلى خطورة الصمت عليه. وقد تجلّى تيار محاربة الفساد، على الصعيد الدولي، في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (IACC)، الذي نُظّم لأول مرة في عام ١٩٨٣، حيث بدأ كمنتدى للتعاون في مجال تدعيم القانون الدولي، ثم أصبح يركّز بعد ذلك بشكل متزايد على محاربة الفساد.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على صورة الفساد في الثقافة السياسية الليبية، وذلك باختبار تصور الليبيين للفساد، وإمكانية مشاركتهم فيه. كان موضوع الفساد جزءاً يتفرع من دراسة عن الاغتراب السياسي في ليبيا، وعلاقة ذلك بشرعية النظام. تعتمد الدراسة على بحث ميداني أجري في منطقة العروبة في مدينة بنغازي، عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. تتكوّن عيّنة الدراسة من ٨٨٧ مشاركاً من الجنسين. تهدف الأسئلة إلى معرفة إلى أي مدى يعتبر الفساد مشكلة وطنية في تصور الليبيين، كما توضح مدى الثقة في المؤسسات العامة وكبار موظفي الدولة. وتركز على نطاق الفساد ومجالاته، ومدى خطورته، وأهم أسبابه.

أولاً: الفساد: بعض القضايا النظرية

إن اختلاف الظروف الثقافية والبيئية للمجتمعات تجعل مهمة وضع مفهوم قابل للتعميم، مهمة صعبة للغاية أمام علماء الاجتماع. وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد ماهية الفساد، فإن له عناصر جوهرية يتفق عليها أغلب الثقافات، ومن أكثرها شيوعاً:

الرشوة، الاختلاس، الابتزاز، الاحتيال، استغلال النفوذ والوظيفة، سرقة الممتلكات العامة، المحسوبة، بالإضافة إلى قرصنة الملكية الفكرية، والتزوير، والتهريب.

يمكن تتبع الأصل النظري لمفهوم الفساد بالعودة إلى المؤسسين الأوائل للفكر السياسي الغربي. فالفكر الكلاسيكي اعتبر الفساد مرضاً عاماً يصيب الجسم السياسي، وهو تعريف مختلف بعض الشيء عن التعريف الحديث. فقد نظر أفلاطون إلى جميع النظم الحكومية، حيث تسود مصالح فئة أو قطاع على المصلحة العامة، على أنها فساد؛ وصمم في «الجمهورية»، دولة مثالية خالية من الفساد السياسي. ووفقاً لأرسطو، يكمن فساد الدساتير في كونها تستغل المحكومين لمصلحة الحكام (Hamilton, 1957).

وعند مكيا فيللي كان الفساد مفهوماً هاماً في مناقشة دورات الحكومة، حيث يميز بين ثلاثة أشكال للحكومات الصالحة ونظيراتها الفاسدة (Shumer, 1979: 5-34)^(١). في المقابل، عزا مونتسكيو انهيار الجمهورية الرومانية إلى فساد الأخلاق العامة. أما روسو، الذي يبدو أنه كان بالغ القلق من الفساد السائد في وقته، فيرى أنه ليس فساد الإنسان الذي دمر النظام السياسي ولكن السلطة هي من أفسد ودمر الإنسان. ويعتقد روسو أن كل سلطة تميل إلى الفساد، وأن الفساد السياسي هو نتيجة حتمية للصراع على السلطة (Friedrich, 1966: 70-83).

إذاً، ارتبط المفهوم التقليدي للفساد ارتباطاً وثيقاً بالسياسة، أي أن اهتمامه بفكرة «فشل النظام السياسي» كان أكثر من فكرة استغلال السلطة من أجل الثروة، التي تبدو أكثر أهمية بالنسبة إلى علماء العصر الحديث، باعتباره يركز على الأخلاق العامة وليس على السلوك على المستوى الفردي. ويكمن الاختلاف الجوهرى بين المفهومين التقليدي والحديث للفساد في أن الأول يركز على البنى والمؤسسات، بينما يركز الأخير على السلوك. ومع ظهور البيروقراطية الحديثة، تحول مفهوم الفساد من مفهوم فضفاض وهو «خراب المؤسسات»، ليركز على سعي الموظفين العموميين إلى الحصول على المال بشكل غير مشروع لتحقيق مكاسب شخصية، عن طريق إساءة استخدام مناصبهم.

وتأثر علماء السياسة المعاصرون في تعريفهم الفساد بالنموذج المثالي للبيروقراطية لدى ماكس فيبر (Weber) (Gerth and Mills, 1958: 196-244). لذا ركزوا اهتمامهم على المعاملات بين القطاعين العام والخاص من حيث استغلال الممتلكات العامة، بصورة غير شرعية، للإثراء الشخصي (Heidenheimer, Johnston and Levine, 1989). وبالرغم مما يبدو من اتفاق في الآراء، لم يحظ أي تعريف للفساد بإجماع علماء الاجتماع.

أحياناً تستخدم مجموعة من الاصطلاحات مثل Kleptocracy بمعنى نظام حكم مبني على السرقة أو حكومة اللصوص، والكسب غير المشروع، والاختلاس، والاحتيال، لتصف الممارسات الخاطئة للبيروقراطية. ويختلف نطاق تفشي الفساد من مكان إلى آخر بناء على

(١) وفقاً لمكيا فيللي تبدأ الدورة بملكية تتدهور إلى طغيان فاسد، تعقبها أرستقراطية تطيح بالطغيان، ولكن سرعان ما تتدهور هي ذاتها إلى حكم القلة الفاسدة، وتنتهي بالتحول إلى الحكم الشعبي الذي يؤول بدوره إلى حكم الفوضى.

الأخلاق والسمات الثقافية السائدة التي تشجع على انتشار الفساد أو تحد منه، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وفاعلية الإجراءات القانونية المحاربة للفساد، ومدى جدية المؤسسات في التصدي له، مع توفر وسائل التعبير المباشر. وبصرف النظر عن نطاق الفساد، فإن جميع أشكاله تقوّض تطور المجتمع المدني، وتعرقل عملية التحديث، وتضعف شرعية النظام، كذلك تعمل كل أشكاله على انعدام الثقة في المؤسسات والمسؤولين، كما إنها تزيد من تفاقم الفقر، وتوسّع رقعة الجريمة، وتؤدي، أيضاً، إلى تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة.

يعرّف البنك الدولي الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة العامة لأجل الفائدة الشخصية (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٨). أما مصرف التنمية الآسيوي لسياسة مكافحة الفساد فيعرفه كالتالي: «إن الفساد يشمل السلوك الذي يسكله المسؤولون في القطاعين العام والخاص، بحيث يثرى هؤلاء بشكل غير لائق وغير مشروع أو يساهمون في إثراء المقرّبين منهم، أو حث الآخرين على القيام بذلك، عن طريق إساءة استخدام المناصب التي يشغلونها»^(٢).

ثمة من يرى أنه يمكن التمييز بين الفساد الأكبر والفساد الأصغر. أما الفساد الأكبر، فينطوي على دفع مبالغ هائلة لأفراد في مواقع السلطة من أجل ضمان الأولوية في الحصول على ميزة لا يمكن الحصول عليها باتّباع الطرق الشرعية. بينما ينطوي الفساد الأصغر، وهو ما يعرف بـ «التزيت»، على دفع مبالغ صغيرة لمسؤولين صغار لضمان حق مشروع (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٣١٦).

بناءً على ما سبق، نستخلص أن الفساد كسلوك اجتماعي، أشمل وأعمّ من أن يختصر تعريفه في إساءة استخدام السلطة. إنه يشمل أفعالاً مجرّمة وأفعالاً لم تجرّم بعد؛ فهناك أشكال من الفساد لم تجرّمها القوانين ولا العرف ولا يحرمها الشرع. قد لا ينتج الفساد من سوء استخدام الوظيفة أو استغلال النفوذ، وأيضاً قد لا يكون الهدف كسباً مادياً. فالمنفعة هي في الغالب منفعة مالية، غير أن هناك منافع شخصية أخرى يسعى الأفراد إلى تحقيقها، يمكن أن نطلق عليها اسم «مصالح تنافسية». وقد تكون متمثلة في حظوة لدى مسؤول أو مركز وظيفي أو مكانة اجتماعية أو أي شكل من أشكال تحقيق الذات. هكذا مطامح دفعت بالكثيرين إلى ممارسة أشكال من الفساد مثل سرقة أبحاث علمية، شراء أطروحات جامعية لغرض الحصول على درجة علمية عالية أو ترقية في السلم الوظيفي، شراء إنتاج فكري... والقائمة طويلة. في أغلب هذه الأشكال، لا نجد للمنصب العام أي دور، فلا يحتاج الفرد هنا إلى أن يشغل منصباً عاماً أو يتمتع بنوع من السلطة. إنه نوع من الفساد الخاص، أي يمارسه أفراد دون اللجوء إلى استغلال نفوذ، أو إساءة استخدام الوظيفة العامة.

وفي بعض الأحيان، لا تتحقق منفعة على الإطلاق لأي طرف؛ فحين يلجأ ضابط أمن أو عضو لجنة ثورية ذو حظوة إلى استغلال سلطته وتلفيق تهمة بالادلة المزورة ضد شخص

ما، لغرض تدميره أو تشويه سمعته، أو إزاحته من مجال المنافسة، أو بدافع الغيرة، أو حتى لمجرد الانتقام؛ فالمنفعة هنا لا تتحقق لأي طرف.

ثانياً: الفساد وثقافة الفساد

تعرف ثقافة الفساد بشكل عام على أنها مواقف وآراء وإدراك الأفراد للفساد، والتعايش والتسامح معه والمشاركة فيه بطرق متعددة. وفي حين إن مفهوم ثقافة الفساد مقبول عموماً في الأدبيات المهمة بهذا الموضوع، غير أنه لا يوجد اتفاق حول أهمية هذا المفهوم، ونقطة الخلاف تركز على طبيعة العلاقة بين الثقافة والفساد. فهناك مدخل يرى أن ثقافة الفساد هي نتيجة سنوات طوال من الفساد السياسي بالتحديد البنيوية/المؤسسية (Structuralist/Institutionalist Approach) (Heidenheimer and Johnston, eds., 2002; Klitgaard, 1988; Rose-Ackerman, 1999). فثقافة الفساد وفقاً لهذا المنظور هي نتيجة وليست سبباً للفساد. هذا الرأي يفترض أن الفساد السياسي يقوّض الثقة في المؤسسات العامة. ويقلل من مستويات الثقة المتبادلة بين الأفراد، ويضعف من شرعية النظام، والحس المدني. فالفساد السياسي، بناء على هذا الرأي، يولّد الاغتراب السياسي. أمّا المدخل الثقافي (Caiden, 2001) (Cultural Approach) فيعكس سهم السببية، حيث يرى أن ثقافة الفساد هي الإطار الذي ينمو ضمنه الفساد، وتكون بالتالي سبباً في ظهوره وتفشّيه. وعليه، يمكننا القول إن ثمة علاقة سببية متبادلة، وإن حالة من التوازن تربط بين السلوك (الفساد) والاتجاهات الموقفية الكامنة (ثقافة الفساد). فالفساد يعمل على تعزيز ثقافة الفساد، في حين توفر الأخيرة الإطار أو البيئة المناسبة التي يزدهر فيها الفساد؛ بيئة يغدو فيها الفساد متوقّعاً ومقبولاً بل وحتى مباركاً.

قد تتجلى معضلة ثقافة الفساد، على وجه أفضل، في النظر إلى العلاقة بينه وبين الديمقراطية: فالفساد، قد يضعف الديمقراطية، كما إن الديمقراطية ترتبط كثيراً بتدني مستوى الفساد. فمعضلة ثقافة الفساد إذاً تكمن في كونها ذات وجهين، فهي سبب ونتيجة للفساد في آن معاً. ومن هذا المنظور، فإن الجهود المبذولة للحد من الفساد يجب أن تركز على السمات الثقافية لهذه الظاهرة حتى تكون قادرة على تغيير مدركات الفساد. وفي هذا الصدد، يقول كيدن (Caiden) «إن كل عملية فساد تحدث، مع ما يبدو من عجز أو لامبالاة من قبل رؤساء المؤسسات لتصحيح ذلك، تصيب الشعب بخيبة أمل وتقوض مصداقية قاداته» (Caiden, 2001: 15-38)؛ فهو يفترض أن الفساد يهدد الديمقراطية (Caiden, 2001: 227-244).

كما إن عدم فاعلية القانون هو أيضاً أحد العوامل الرئيسية التي تغذي الفساد السياسي، وهناك من يرى الرشوة وسيلة للحياة، فهي تجعل الإدارة العامة تعمل بشكل أكثر سلاسة، أي أن الرشوة هي أداة التزييت المشار إليها سابقاً. إن ثقافة الفساد تغذي سلوك الفساد ولا تعزز السلوك الذي يضمن حكماً نزيهاً أو صالحاً. وبناء على كيدن «يبدو أن هناك علاقة مباشرة مع المدى الذي يكون فيه الأفراد كمواطنين متمكنين في مجتمعاتهم، حيث يشاركون مشاركة كاملة في الحكم، وحيث تزدهر ثقافة مدنية حيوية، عندها سوف تجد السلطات صعوبة أكبر في إخفاء الفساد» (Caiden, 2001: 230).

١ - سمات ثقافة الفساد

إن أهم العناصر في أي ثقافة سياسية هو وجود بنية من القيم والتوجهات التي تحدد، من بين أمور أخرى، ما هو شرعي سياسياً وما هو غير شرعي في المجتمع. إن نشوء الفساد السياسي في ليبيا وتطوره، رافقه تطور هيكل من القيم الثقافية التي كان لها الأثر في قبول، إن لم نقل إضفاء الشرعية، على الفساد. ولعل أكبر الآثار الضارة للفساد تكمن في عملية تعميم ثقافة الفساد وتعزيزها. وبحسب فيكتور لوفين (Victor Le Vine) ينشأ مثل هذه الثقافة عندما تصبح معاملات الفساد السياسي منتشرة داخل النظام السياسي، بحيث تكون هي القاعدة أو السلوك المتوقع نهجه وليس الاستثناء. وثقافة الفساد في ليبيا تتسم بانتشار نوع من التسامح مع الفساد مع استعداد عالٍ للإسهام فيه بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تتسم بانتشار الريبة والتشكيك في الحكومة والموظفين العموميين، وأيضاً، بالثناء على الفساد بين قطاعات عريضة من السكان.

يحدد نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو الأفراد طبيعة الفساد السائد. فالاختلاس واستباحة المال العام للإثراء الشخصي، شملًا كل المؤسسات والهيئات العامة ذات النفع العام، والمؤسسات والشركات والمصانع والمصارف والمنشآت المملوكة كلياً أو جزئياً من الدولة. ثم يأتي استغلال النفوذ الذي شمل كل الأنشطة، كما إنه لم يقتصر على المناصب، بل شمل درجة القرابة من القيادة سواء بالدم أو بالمصاهرة أو الخطوة لدى مكتب الاتصال باللجان الثورية، وكان الجيش وأجهزة الأمن والشرطة في الترتيب الثاني في ممارسة نفوذ المنصب. أما ظاهرة المحسوبية، فهي أيضاً تتوزع بحسب نطاق اختصاص المؤسسات والخدمة المنوطة بتقديمها، وبدت الرشوة منتشرة على مستوى الدولة أكثر منها على مستوى المجتمع.

ينطوي جزء من معالجة الفساد على محاولة فهم كيف ينظر الليبيون إليه، وما هي تبريراتهم له، وكيف يتعاملون مع من يمارسه؛ فهو ليس بعميق الجذور في الثقافة الليبية، رغم أنه واسع الانتشار. ولذا، طلب من المشاركين تصور الفساد، وترتيب إجاباتهم من ١ إلى ٩، بحسب الظاهرة التي يرونها معبرة عن الفساد وذات تداعيات مدمرة. وتبين النتائج أن الفساد في الثقافة الليبية يرتبط كثيراً بظاهرة سرقة المال العام وتوظيف الممتلكات العامة للمنفعة الخاصة، وهي في الحقيقة أوسع مجالات الفساد انتشاراً. فقد ركّز المشاركون، في تصورهم الفساد، على الاختلاس، وأعطوه أعلى نسبة. أما التزوير والغش والتهريب والسرقة الفكرية، فتحصلت على نسب متقاربة ومنخفضة نسبياً، مما يعني أن نسبة الثلثين تقريباً من الليبيين لا يرون فيها فساداً، حيث إنها لا تتضمن سرقة المال العام، ولا تنطوي على أضرار جسيمة كما هو الحال بالنسبة إلى الاختلاس. بينما لم تُعطِ الواسطة إلا نسبة ٩ بالمئة، وهذا ربما يفسر انتشارها على مستوى المجتمع، حيث إنها لا تعتبر فساداً أو فعلاً خاطئاً، وإن الأغلبية ترى فيها وسيلة للحصول على الخدمات.

وقد سُئل المشاركون إلى أي مدى يعتبرون الفساد مشكلة وطنية تهدد أمن البلاد ومستقبلها، وكانت النتيجة أن نسبة ٥٩ بالمئة من المشاركين اعتبرته أخطر مشكلة تواجه البلاد وتهدد أمنها، و٣٣ بالمئة منهم رأوا أن البلاد تعاني مشكلة تفشي الفساد، ولكنه ليس

أخطر مشكلة، وأن هناك مشاكل أكبر وأخطر منه، بينما رأت نسبة ٦ بالمائة أن الفساد متفشٍ ولكنه ليس مشكلة على الإطلاق. ووجود مثل هذه النسب يشير إلى أن عدداً كبيراً لا يدرك المخاطر التي ينطوي عليها انتشار الفساد، ولا الأضرار التي يلحقها بالبلاد، الأمر الذي يسهّل الانجراف إلى المزيد من الفساد ويبرر الصمت عليه (Bobaker, 2005).

٢ - نطاق الفساد ونوعه

تبدو الثروة المكتسبة من خلال الاستغلال غير المشروع للمناصب العامة كبيرة، ويُعدّ استخدام المناصب العامة للإثراء الخاص ممارسة مقبولة جداً في ليبيا، أما الاستثناءات، فهي قليلة وغير مؤكدة. ومن المؤسف القول إن الثقافة السائدة لا ترى في هذه الاستثناءات مثلاً يجب الاقتداء به، فالمسؤولون السياسيون، أو كبار الموظفين، أو ذوو الرتب العالية في الجيش والأمن، أو مديرو الشركات والمصارف ورؤساء الجامعات؛ الذين لم يتورطوا في الفساد، ولم تظهر عليهم علامات الثراء، يوصفون إما بالعيب أو الجبن، وبشكل مهذب بالمتقشفين.

تشير البيانات إلى أن الفساد منتشر على نطاق واسع في ليبيا، بين أغلب فئات المجتمع، كما يبيّن الشكل الرقم (١)؛ ووفقاً لهذه النتيجة، فإن نطاق تفشي الفساد يتّسع ليشمل كل المستويات. لقد ارتبط الفساد في ليبيا بالتخريب، حيث اتسم عقد الثمانينيات من القرن العشرين بظاهرة إحراق المصانع والمنشآت والأسواق العامة لتغطية قيمة الأصول المسروقة من منتجات وبضائع وأثاث تعود إلى تلك المنشآت المنكوبة. ولم يُقدّم المسؤولون عن تلك الحوادث إلى المحاكمة، كما لم يُسألوا عن مصدر ثرواتهم.

الرشوة، كعنصر من عناصر الفساد، ليست من العناصر الأكثر ممارسة على مستوى المجتمع، فهي أكثر انتشاراً على مستوى مؤسسات الدولة. وانخفاض معدل الرشوة على صعيد المجتمع، ربما يعود إلى أنه في الطلب المباشر للرشوة تعريض أكثر للمساءلة، وتوفير للأدلة الحية التي تدين المرتشي في حال التبليغ عنه، حيث لا يملك الموظفون العموميون الحصانة التي يتمتع بها المرتشون على المستويات العليا. وربما لهذا السبب يتجنب الكثيرون طلب رشوة بشكل مباشر.

فالموظف أو المسؤول الذي يملك سلطة معينة، يعطي الأولوية لأقاربه وأصدقائه وأبناء قبيلته، عادةً، ولا يفوته أن يترك مساحات لغرض مساومات مستقبلية مقابل خدمات معينة، وهذا هو الباب الذي تدخل منه الرشوة. وبموازاة هذه الأخيرة، تنتشر ظاهرة الوساطة لتصبح سلوكاً ليس مقبولاً فحسب، بل وضرورياً للحصول على أي خدمة. فأَي شخص في موقع المسؤولية يمنح خدمة للمواطن تلبية لطلب وسيط، وهو مدرك أنه سيحتاج إلى هذا الوسيط حتماً ذات يوم. وخلفية هذا مرتبطة بافتراض أن المستفيد من الخدمة «الوسيط» سيرد الدين حين يأتي دوره، استناداً إلى المثل «أخدم الناس يخدموك».

٣ - أهمية ارتباط الفساد بالثقافة

يمكن القول إنه إذا شعر الناس بأن للفساد عواقب ضارة، فالإحساس بانتشاره سوف يُترجم إلى إدراك حقيقي لخطورة المشكلة. وإذا أدرك الناس في مجتمع متدين أن الفساد

فعل منكر وفي ممارسته ممارسة للحرام، فسيحجم الكثيرون عن ممارسته، وربما يتصدون له ويشاركون في النهي عنه لإدراكهم أنهم مسؤولون أمام دينهم عن تقويمه. وواضح أن نحو ٥٩ بالمئة من الليبيين استشعروا أن الفساد مشكلة خطيرة، وفي سؤال عن التأثيرات السلبية للفساد، ٩٣ بالمئة رأوا أن الفساد هو المسؤول المباشر عن تفاقم ظاهرة الفقر في ليبيا، و٨٣ بالمئة رأوا أنه سبب انتشار الجريمة، بينما يعتقد ٨٩ بالمئة بمسؤولية الفساد عن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية. أما عن تأثير الفساد في التنمية السياسية، فيعتقد ٣٢ بالمئة أن الفساد هو العقبة الرئيسية أمام الديمقراطية.

إن المجال الأول الذي يرتبط بثقافة الفساد في ليبيا هو الثقافة الدينية للأفراد وتصورها للفساد. لقد طرح على المشاركين سؤال عن مدى اعتبار الفساد بكل عناصره حراماً ومنكراً يجب مقاومته، وكانت الإجابات مدهشة، ولكنها تبرر تقاعس الأفراد عن مجابهته، أو صمتهم حياله وانزلاقهم إلى مهاويه؛ ففئة منهم لم تر الفساد حراماً، لأن تحريره لم يرد في القرآن بشكل صريح، أو ليس منكراً لأن الشرع لم ينكره. وفئة أخرى رأت أنه منكر ولكنه ليس حراماً، وكانت هناك نسبة ممن يرونه حراماً.

أما المجال الآخر الذي يرتبط بثقافة الفساد، فهو عدم احترام القوانين، فهذه ثقافة غائبة لدى الأفراد ولدى السلطة. والتعدي على قدسية القوانين من جانب النخبة المدركة بالحصانة، خلق مناخاً مواتياً لاستشراء هذا الانتهاك، وتبني الناس ثقافة عدم احترام القوانين يشير إلى إدراكهم عدم فاعليتها، واعتقادهم أن كل قانون يرتبط بوسيلة ما تتيح المراوغة والالتفاف حوله والتعدي عليه بقدر ما تسمح به إمكانيات التهرب من الملاحقة. لقد أصبح التحايل على القوانين هو الموقف السائد، وعدم الامتثال لها مصدر فخر. حيث يشعر الفرد هنا أنه انتصر على السلطة عن طريق خرقه قوانينها. وقد زرعت في اللهجة الليبية مصطلحات تتماشى مع التحايل على القوانين واللوائح، مثل كلمة «أفاري»، من الإيطالية (Affari) وتعني تديراً أو عملاً، لتعني بالمصطلح الليبي التحايل؛ فقد ارتبطت هذه الكلمة بالمراوغة ومحاولة خلق حلول للمشاكل بطرق غير مشروعة. إن ٧٣ بالمئة من المشاركين يرون أن الشعب في ليبيا لا يحترم القوانين، وبخصوص الصلة بين الفساد والثقة المتبادلة بين الأفراد، تبين النتائج أن ٦٥ بالمئة من الليبيين يعتقدون أن أغلب أفراد الشعب يمارس الفساد، بينما يرى ٨٤ بالمئة أن القانون لا يسري على المسؤولين ولا على أبنائهم (الجدول الرقم (١)).

ثالثاً: أسباب الفساد

نتوقع أن تتضمن الثقافة السياسية لليبيين افتراضات معينة بشأن الأسباب الكامنة وراء الفساد؛ فهناك ميل إلى إلقاء اللوم على كبار المسؤولين في البلاد واعتبارهم المسؤولين عن الفساد. كما كانت هناك إشارة إلى عدم صرامة القوانين، بالإضافة إلى عدم تطبيقها. وقد رأت نسبة طاغية منهم (٩٧ بالمئة) أن سيادة الفساد جاءت لأن المذنب يبقى دون عقاب، فلا يخضع المسؤولون المتورطون في الفساد لأي مساءلة. بل على العكس، عادة ما

يكافون بتمديد مدة خدمتهم في القطاع أو المؤسسة التي يديرونها، أو بترقيتهم إلى مناصب أعلى. وعلى مدى عقود، شغل الأفراد أنفسهم مناصب متعددة، ورغم مظاهر الإثراء غير المشروع التي بدت عليهم، ورغم الفشل والتخبط في إداراتهم، فما زالوا من أهل الثقة والخطوة ويتبادلون المناصب دون أن يتبدلوا. كما أعربت الأغلبية عن رأي مفاده أن القوانين والأنظمة ليست كافية لمنع الفساد ومكافحته، وأنه على الرغم من إصدار القانون الرقم ١٠ لعام ١٩٩٤، بشأن التطهير وتكوين ما عرف بلجان تطهير ومنحها صلاحيات طائلة، وتكوين القوافل الثورية ولجان تقارير الذمة المالية؛ إلا أن الساحة الليبية لم تشهد أي محاكمات للمتورطين في الفساد. إن بقاء المذنبين دون عقاب يساعد على ارتكاب أكثر وانغماس أوسع في الفساد، من قبل فئات عريضة من المجتمع، حيث لا يوجد احترام للقانون، بل هناك خوف من السلطة لا خوف من العقاب. وفي حال غياب العقاب يغيب الرادع وتستشري الظاهرة حتى تستحيل السيطرة عليها.

إن لظاهرة الاغتراب السياسي دوراً كبيراً في تعزيز ثقافة الفساد، ومن ثم في تفشي المشاركة فيه دون الشعور بأي ذنب. وتتجلى ظاهرة الاغتراب في إحساس الأفراد بأن كل ما هو عام ليس ملكاً لهم، بل هو ملك لدولة أو لسلطة لا يشعرون بالانتماء إليها. وأمام تدني المداخل وإخفاق الدولة في تقديم الخدمات الضرورية، يجد الفرد المبرر لاستحلال المال العام، لاعتقاده أنه يأخذ من حصته في ثروة النفط التي يسرقها المسؤولون. فهذا الإنسان، الذي عانى استباحة مزمنة لحقوقه وكيانه، لا يجد أمامه إلا الإقدام على استباحة مال الدولة كتعويض عما أصابه من حيف؛ فهو يتشقى من خلال استباحة المال العام.

وعلى الجانب الآخر، يميل الكثيرون إلى إلقاء اللوم على الثقافة، وقد كان للقبليّة والجهوية نصيب كبير من اللوم (٨٠ بالمئة). فكثيراً ما يتم تعيين شخص في منصب معين على أساس الانتماء القبلي أو الجهوي حتى وإن كان ذلك الشخص غير كفء وغير مناسب للمنصب، كما يحدث كثيراً قيام المسؤول بتقديم خدمات لأقاربه أو أفراد قبيلته. ونلمس التعصب القبلي في التناحر بين القبائل في المدن أثناء عمليات التصعيد (الانتخاب) التي تحدث على نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي، وعلى نطاق المؤتمر الشعبي للبلدية، حيث يعمل الأفراد الذين تم تصعيدهم (انتخابهم) على تحقيق مكتسبات لأقربائهم وأصهارهم وأفراد القبيلة التي ينتمون إليها.

كما يرتبط التعليم بمسؤولية الثقافة عن تفشي الفساد. ويتجلى الفساد هنا في جانبين: الأول، يتعلق بالمنهاج التعليمية، والثاني يتعلق بمسلك الإدارة والمعلمين. يتضح الجانب الأول في غياب منهج تربوي يزرع قيماً ثقافية مضادة للفساد. فمثلاً، تركّز مادة التربية الدينية على تدريس العبادات والفقه والتلاوة بتفاصيل تفوق قدرة استيعاب التلاميذ، بينما تهمل جانب المعاملات والتهديب. هذا وتفتقر المناهج، في جميع المراحل، إلى المواد التي ترسخ ثقافة احترام القانون. أما الجانب الثاني، فيظهر في سلوك الإدارة والمعلمين المنعكس في محاباة أبناء المسؤولين ومساعدتهم على اجتياز الامتحانات بنجاح، رغم ضعف

مستويات تحصيلهم وفهمهم وتدنيها، مع صمت باقي المعلمين ولا مبالاة لهم تجاه ما يشاهدونه من تجاوزات وعمليات غش وتزوير في نتائج الامتحانات، والأدهى من ذلك هو قيام المعلمين بمساعدة التلاميذ على الغش داخل قاعة الامتحان. وهكذا، غدت المدارس تربة خصبة لتفريخ الفساد وتبني قيم الغش والتزوير والاحتيال. وترتبط بذلك مشكلة تدني رواتب المعلمين، وتأخرها الطويل، كما هو الحال مع كل الموظفين في مؤسسات الدولة، وهم يمثلون أغلبية القوى العاملة في ليبيا؛ بالإضافة إلى فشل الدولة في تحسين المستوى المتدني للمعيشة بحيث أصبح هم الإنسان الليبي البحث عن مصادر مالية أخرى.

بالإضافة إلى كل هذا، تتعلق مسؤولية الثقافة عن تفشي الفساد بتقاعس المسجد عن دوره في التصدي لهذه الظاهرة. فلم يستثمر المسجد ظاهرة التدين والإقبال المتزايد على الصلاة في المسجد لدى الجنسين لخلق رأي معاد للفساد ومناهض لممارسيه ومتحفز لتقويم الخلل. لقد تبين من خلال إجابة المشاركين عن سؤال حكم الدين في الفساد، أن عدداً كبيراً منهم لا يعلم ما حكم الشرع في الفساد، وهناك من يرى أن القرآن لم يبت في موضوع الفساد الاقتصادي والمال العام. وكان ذلك سبباً كافياً لبعض المشاركين، ليرى أن الفساد ليس حراماً وليس منكراً، لأن الشريعة لم تنكره، ولأن تحريمه لم يرد صريحاً، كما أن أشكالا معينة من السلوك تدخل في دائرة الفساد، لم ترد في القرآن ولا في الأحاديث، وأن لا أحد من خطباء المساجد والوعاظ تطرق إليها ونبه إلى خطورتها.

رابعاً: حركة الفساد وسبل السيطرة

يتضمن هذا المجال وجهات النظر حول ما إذا كان مستوى الفساد في ليبيا قد تغير بعد صدور قانون التطهير عام ١٩٩٤، وتكوين لجان التطهير التي كُلفت بتنفيذه. لقد طُرح على المشاركين سؤال عن حركة الفساد صعوداً وهبوطاً خلال هذه السنوات، وقد وضّحت البيانات أن الفساد في تزايد على المستويين الأفقي والعمودي أو في أفضل الأحوال، ظل كما هو، لكنه لم ينخفض، وهذا عائد إلى مساع غير جادة للقضاء على الفساد، سواء من قبل السلطات أو المجتمع، بالإضافة إلى وجود عقبات تعيق أي محاولة لكشف الفساد (الجدول الرقم (٢)).

وعن كيفية الحد من الفساد، كشفت البيانات عن أن أهم المؤسسات التي تبدأ منها محاربة الفساد هي القيادة، ثم الأسرة والمدرسة، ثم يأتي دور المسجد. في نظر المشاركين، تقع المسؤولية على القيادة في التصدي للفساد نظراً إلى أنها القوى الوحيدة الفاعلة والمحصنة التي تستطيع مجابهة قوى الفساد دون أن تتعرض للمساءلة أو تتوقف مساعيها أمام صخرة الحصانة التي تحمي كبار عناصر الفساد. أما اللجنة الشعبية العامة، فكان نصيبها فقط ٨ بالمائة، وقد يعود ذلك إلى أن الليبيين لا يثقون باللجنة الشعبية العامة ولا بمؤتمر الشعب العام، ويرون في القيادة الفاعل الحقيقي على ساحة اتخاذ القرار، والقادر على تنفيذ هذا القرار. بينما ترى نسبة ٥٨ بالمائة أن محاربة الفساد على مستوى القاعدة هي من اختصاص الأسرة والمدرسة والمسجد، مشيرين إلى

ضرورة تركيز المناهج على القيم التي تحارب الفساد. هذا بالإضافة إلى جهات وأساليب أخرى رأى المشاركون أنها ستفلح على الأقل في الحد من انتشار الفساد؛ فمثلاً، يلعب الاعلام الحر دوراً فعالاً في محاربة الفساد عندما تتوفر له الضمانة والحماية وإمكانية الحصول على المعلومات الحقيقية عن عائدات النفط والميزانية ووجوه إنفاقها، ونسبة مساوية تعتقد أن مستوى الفساد سيتراجع لو منحت مؤسسات المجتمع المدني الدعم والحماية لكشفه (الشكل الرقم (٥)). وقد ركّز المشاركون على العقوبة كرادع للفساد، فقد رأت الأغلبية أن يكون الجزاء على قدر خطورة الفساد الذي مارسه الموظف ومضاره، وقد تعددت الآراء من حيث تأييد اقتراحات أخرى للموظفين الذين يثبت تورطهم في الفساد (كما يبين الجدول الرقم (٣)).

ومن زاوية حكم الفساد دينياً ومسؤولية الفرد المسلم عن النهي عنه، ثمة آراء سلبية واتكالية تفسر لامبالاة المواطنين وصمتهم تجاه استفحال الظاهرة. ينظر المشاركون إلى تقويم المنكر من زاوية مسؤولية الراعي عن رعيته، ويؤكدون أن التصدي للفساد هو دور الراعي، وذلك لأسباب متعلقة بالضمانات والحماية التي يتمتع بها الراعي وتفتقدها الرعية، وقالت نسبة أخرى إن التصدي للظاهرة قد يكون بالقلب، في حالة الخوف من نتائج التصدي له باليد أو باللسان.

لقد تضمنت الخطابات الرسمية للقيادة في ليبيا، وملتقيات اللجان الثورية، دعوات لمحاربة الفساد^(٣) في أكثر من مناسبة، ولكنها لم تتسم كثيراً بالجدية ولا بالاستمرارية، وهذا ما أصاب المجتمع بنوع من الإحباط والتشاؤم بخصوص المستقبل. فالدعوة إلى محاربة الفساد وتوعد المتورطين فيه بالعقاب لم تشهد أي تطبيق رغم تكرارها، الأمر الذي أدى إلى استهانة المذنبين بهذه الدعوات واطمئنانهم إلى المستقبل. فبقدر ما فشلت تلك الدعوة في ردع قوى الفساد، نجحت في المقابل في تقويض مصداقية الخطابات الرسمية، وخلقت نوعاً من اليأس والجمود واللامبالاة على مستوى المجتمع.

خاتمة

إنه لمثير للدهشة أن تتفشى ظاهرة كالفساد في الوقت الذي تتسع فيه رقعة التدين في المجتمع. وما يبرر هذا الأمر، كما أشارت البيانات، أن الثقافة الليبية لا ترى حراماً في ممارسة الفساد وفي الصمت عليه لأن تحريمه لم يرد في القرآن. وهذا عائد إلى الخلل في الطريقة التي تلقى بها الإنسان في ليبيا القيم والأخلاق المدنية والدينية عن طريق كل مؤسسات التنشئة، حيث صار التدين واجهة لإضفاء الوفاق، وعباءة يلتحفها البعض لكسب نوع من الاحترام والثقة ولإبعاد الظنون. يتضح ذلك في الإصرار على منح لقب «الحاج» لكل مسؤول، وفي ظاهرة اقتناء السُّبَح المتناسب حجمها طردياً مع عمق تدين هذا

(٣) انظر مقررات الملتقى العشرين لحركة اللجان الثورية على الموقع: < http://www.rcmlibya.org/Rcm/rem_3_20.htm > .

«الحاج»؛ سبّح ذهبية «استرقت لونها الأصفر من وجوه الرعيّة البائسة» (عبود، ١٩٨٠).

إن جزءاً مهماً من أسباب تفشي ثقافة الفساد يكمن في اعتقاد الأفراد بمشروعية نهب الممتلكات التي تعود إلى الدولة كمحاولة لاستعادة حقوق تقوم الدولة بنهبها كل يوم. وثقافة الفساد في ليبيا تنطوي على نوع من تمجيد الفساد، حيث هناك العديد من «القيم المضادة» التي تعمل على تشجيع الفساد وإضفاء الشرعية على ممارسته، نذكر منها: «المال السايب يعلم السرقة»؛ وفي هذا دليل على غياب الوعي بما هو مشترك وعام، وبوظيفته التي هي خدمة مصلحة الجميع وتأمين حاجاتهم. وهذه القيم تعكس إلى حد كبير الاغتراب وضعف الانتماء الوطني، كما تقوم بتبرير مجريات الأمور وتمدّد الفرد بشعور ذاتي بالرضا، وبأنه لا يرتكب حراماً أو خطأً. فتعبير «رزق حكومة» يعكس اعتقاد الأفراد أن المال العام ملك للسلطة وهذا بالتالي يبرر استحلاله، ومن المسلمات السائدة بين الناس أن كل فرد سوف يسرق عندما تتاح له الفرصة، وثمة إعجاب بمن يستغل منصبه ليصيب الدولة في مالها. يمكننا فهم ذلك من خلال فكرة اغتنام مال العدو وممتلكاته عند الانتصار عليه، فالدولة عدو للفرد، والمنصب أو الظرف هما اللذان يمكّنانها منها ومن مالها، فالبطولة هي سرقة رزق الحكومة. ويتجلّى انعدام جدوى الإصلاح في عبارة «خاربة خاربة»، وهي عبارة تشجع على المزيد من الفساد، وتمنح الأفراد شعوراً بأنهم ليسوا من تسبب به، ولكن السلطة الفارقة فيه هي من أفسدت المجتمع ونهبت أموال النفط، ودفعت الأفراد إلى مزيد من التخريب.

غير أن الصورة ليست قاتمة تماماً، إذ يمكننا لمس رغبة في محاربة الفساد في السمات ذاتها المرتبطة بثقافة الفساد في ليبيا، وهذا يتضمّن: ازدياد الوعي بدور الثقافة العامّة في تسهيل الفساد، وأيضاً في إدراك أن الفساد يشكل مشكلة وطنية تهدد أمن البلاد، كما يمكن أن نلمسه في إدراك أن الفساد منكر ومحاربه واجب ديني. ولكن ما زالت الدعوة إلى محاربة الفساد تأتي من أعلى، ولم يتم إشراك المجتمع فيها.

إن عدم التصدي للفساد، وليس الفساد في ذاته، هو ما يعمل على إنتاج ثقافة الفساد، ويخلق البيئة المشجعة لتفريخه. إن الطريقة الناجعة للحد من الفساد ستكون حتماً بمجابهة أسبابه وليس نتائجه. وغني عن القول إنه دون أساس متين لثقافة تقوم على احترام القانون، سوف تبقى أية عملية للقضاء على الفساد ضعيفة. إذ يجب ألا نتوقع أن الفساد سينتهي أو ينخفض لمجرد أن وجهاً جديداً سيطر على المجتمع أو أن القيادة أرادت ذلك. لا بد من إنشاء آليات لتيسير مشاركة المجتمع بكل مؤسساته في كشفه، وضمان الحماية القانونية للأفراد المنخرطين في هذا النشاط، مع ضرورة وجود تشريعات مشدّدة تمكّن من الملاحقة القضائية للمتورطين، وتضع أحكاماً وعقوبات قاسية للفساد، ولن تتأكد جدية مساعي النظام في محاربة الفساد إلا بمحاكمة الأفراد البارزين المتورطين فيه. وتجدر الإشارة إلى أهمية تركيز المناهج التعليمية على القيم الأخلاقية وغرس ثقافة احترام القانون، وعلى المسجد تحفيز القيم الأخلاقية في الحياة اليومية الدنيوية التي من شأنها أن تخلق ثقافة مضادة للفساد. كل ذلك يحتاج إلى التزام عالٍ من النظام لدعم جهود

محاربته، وإلى تعهد من القيادة بضمان سلامة المؤسسات التي تقع عليها مسؤولية غرس ثقافة احترام القانون والتصدي لقوى الفساد □

الجدول الرقم (١) احترام القانون

(نسبة مئوية)

لا أوافق	أوافق	
١٧,٤	٧٣,٣	أغلب فئات الشعب لا تحترم القانون
٢١,٥	٦٥,٢	أغلب أفراد الشعب يمارسون الفساد
١٦,٢	٨٣,٧	القانون لا يسري على المسؤولين ولا أبنائهم

الجدول الرقم (٢) خريطة الفساد

(نسبة مئوية)

٤٠,١	زاد كثيراً
٣٠,٨	زاد بنسبة بسيطة
٢٣,٥	ظل كما هو
٣,٩	انخفض
١,٧	لا إجابة

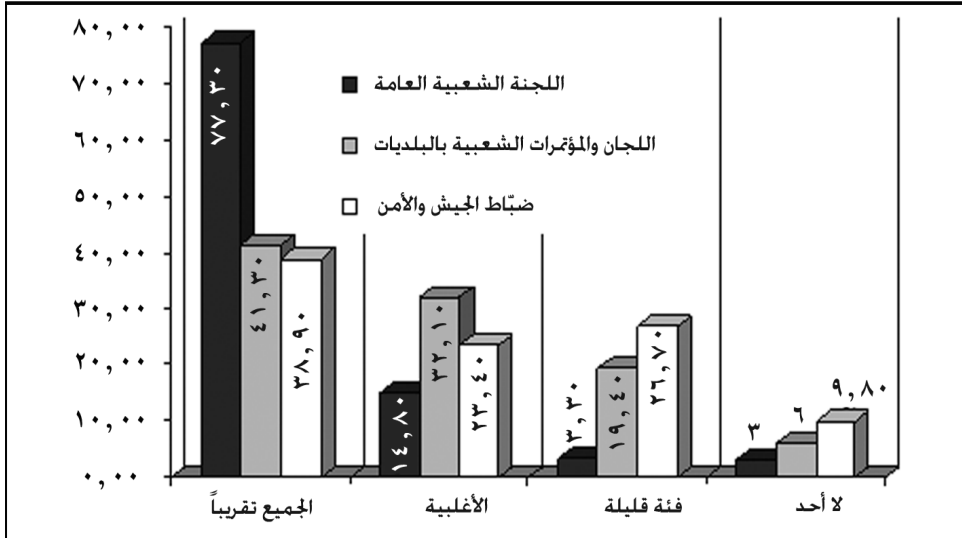
الجدول الرقم (٣) عقوبة الفساد

(نسبة مئوية)

٢٦,٢	يطردون من وظائفهم ويدفعون غرامة ويسجنون
١٥,١	يطردون من وظائفهم ويدفعون غرامة عالية
٢٠,٨	يطردون ويسجنون
٥,٦	فقط يطردون
٣٠,٨	يكون العقاب على قدر خطورة الفساد
١,١	يتم العفو عنهم
١,٦	لا إجابة

الشكل الرقم (١) نطاق الفساد

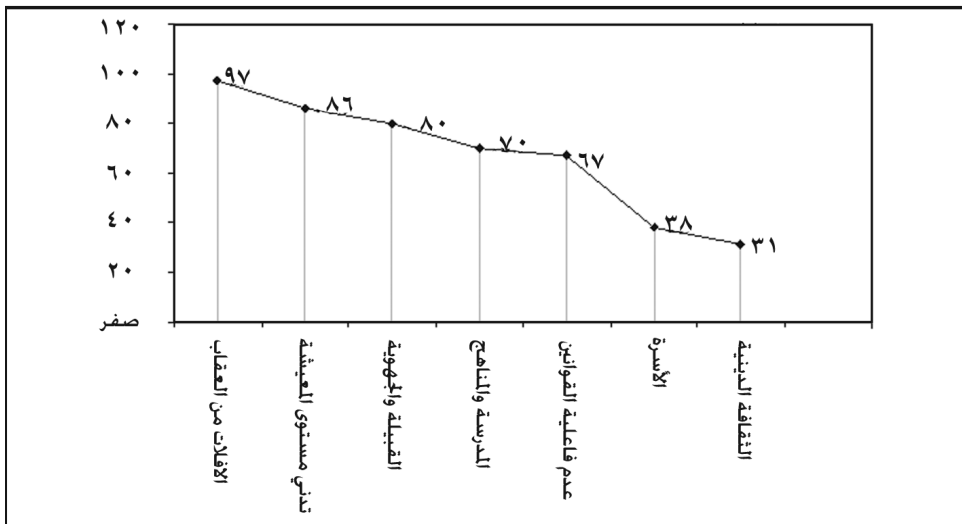
(نسبة مئوية)



المصدر: دراسة ميدانية في منطقة العروبة، بنغازي ٢٠٠١.

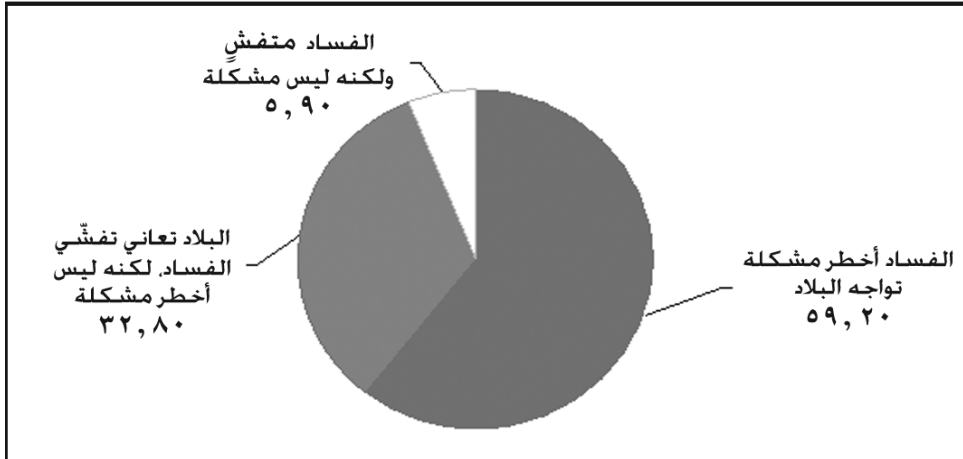
الشكل الرقم (٢) أسباب الفساد

(نسبة مئوية)



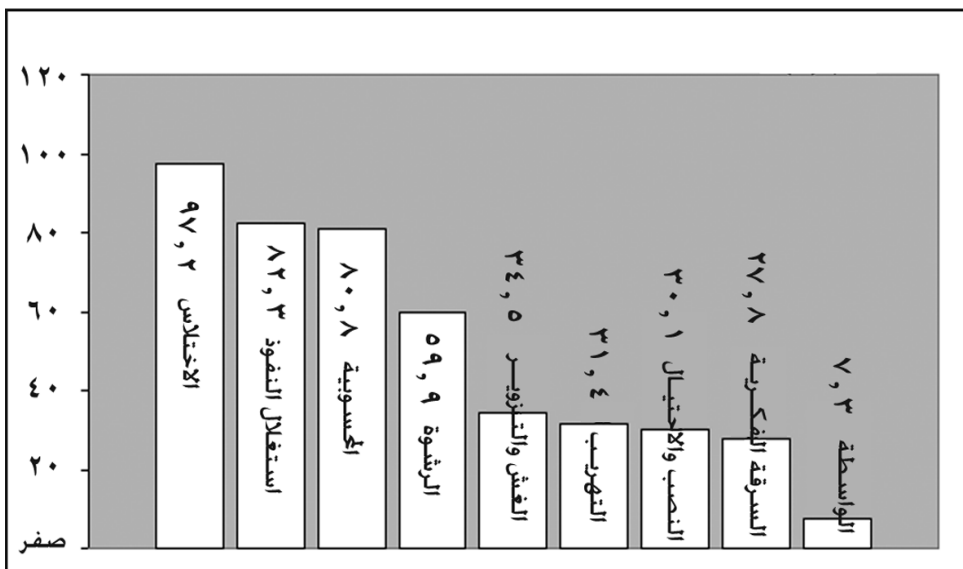
الشكل الرقم (٣) تصور الفساد كمشكلة وطنية

(نسبة مئوية)



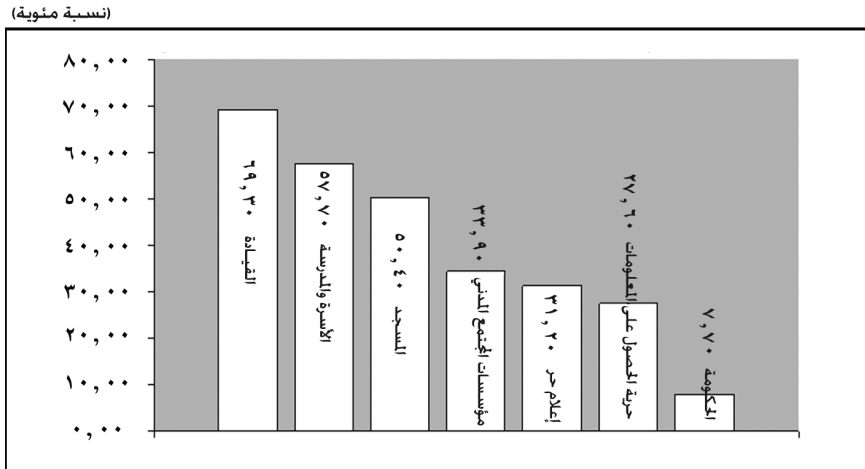
الشكل الرقم (٤) مجالات الفساد

(نسبة مئوية)



المصدر: دراسة ميدانية في منطقة العروبة، بنغازي ٢٠٠١.

الشكل الرقم (٥) الجهات المتوقعة فاعليتها في محاربة الفساد



المصدر: دراسة ميدانية في منطقة العروب، بنغازي ٢٠٠١.

المراجع

البنك الدولي. التقرير السنوي لعام ١٩٩٧. واشنطن، دي. سي.: البنك الدولي، ١٩٩٧، ص ٨.

عبود، مارون (١٩٨٠). *حبر على ورق*. بيروت: دار الثقافة.

Bobaker, Mabroka (2005). «Political Alienation and Legitimacy in Libya.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Exeter, June).

Caiden, Gerald E. (2001). «Corruption and Governance.» in: Gerald E. Caiden, O. P. Dwivedi and Joseph Jabbra (eds.). *Where Corruption Lives*. Bloomfield, Conn.: Kumarian Press.

Friedrich, Carl J. (1966). «Pathology of Politics.» *Political Quarterly*: vol. 37.

Gerth, Hans Heinrich and C. Wright Mills (eds.). (1958). *From Max Weber: Essays in Sociology*. New York: Oxford University Press.

Hamilton, Edith (1957). *The Echo of Greece*. New York: W. W. Norton.

Heidenheimer, Arnold J. and Michael Johnston (eds.). (2002). *Political Corruption: Concepts and Contexts*. New Brunswick; New Jersey: Transaction Publishers.

Heidenheimer, Arnold J., Michael Johnston, and Victor T. Le Vine (eds.). (1989). *Political Corruption: A Handbook*. New Brunswick; New Jersey, NY: Transaction Publishers.

Klitgaard, Robert (1988). *Controlling Corruption*. Berkeley, CA: University of California Press.

Rose-Ackerman, Susan (1999). *Corruption and Government: Causes, Consequences and Reform*. New York: Cambridge University Press.

Shumer, S. M. (1979). «Machiavelli: Republican Politics and Its Corruption.» *Political Theory*: vol. 7.